

الرأي

أبوغزالة: الدول ستنتقل من المرحلة المدنية إلى الإبداعية والمعرفية

عبر عن قلقه على المسيرة التعليمية



أجرى الحوار - د. فتحي الأغوات

التحدث إلى الاقتصادي والأكاديمي العين طلال أبوغزالة عن قضايا المعرفة والاقتصاد والشباب وتجربته الثرية، فيه غنى وعمق وفائدة من تجربة فريدة استمرت لأكثر من خمسين عاما.

وفي حوار مع «الرأي» نقل أبوغزالة هذه التجربة مقيماً الملفات ذات العلاقة، فهو في مجال التعليم، قلق «لأننا اذ كنا نتصدر المسيرة التعليمية في الوطن العربي وكنا نصدر الكفاءات إلى مختلف المؤسسات والشركات المحلية والإقليمية، أصبحنا الآن نراقب مسيرتنا التعليمية وهي تتراجع مقارنة بغيرها من الدول التي سبقتنا أو بما كانت عليه سابقاً»، فالاعتراف بالأزمة هو الممر الوحيد المؤدي للإصلاح.

وفي مجال التحول التكنولوجي، يمتلك أبوغزالة، مؤسس ورئيس مجموعة طلال أبوغزالة، رؤية مختلفة، وبرأيه أن: «الخدمات الإلكترونية المجزأة وعدم اعتماد برنامج متكامل للتعليم الإلكتروني سيؤدي لتراكم مشاكلنا وتزايد تراجعنا، تماماً كما هو حاصل الآن في مشكلة الدين العام اذ ان حجمه وما يترتب عليه من فوائد في حالة ارتفاع وتزايد ونسبة العجز في الموازنة تتعمق أكثر وأكثر، وأن الأوان للبحث عن حلول شمولية ومعالجات جذرية.

وأشار في حديثه الى ان الدول ستتقل بعد بلوغها مرحلة الدولة المدنية الى مرحلة الدولة الإبداعية والمعرفية في المستقبل»، واقترح بان تتشكل «لجنة ملكية للتحول المعرفي» لتصبح الدولة الأردنية دولة معرفية على ان تشارك في اللجنة حكومة الكترونية حقيقية ومنظمات المجتمع المدني والمؤسسات التعليمية ومؤسسات تقنية المعلومات وجميع الجهات اللازمة للتحول المعرفي تحقيقاً لرؤية الملك.

أبوغزالة، ورغم الإشكاليات المطروحة، إلا أنه غير «سوداوي» تجاه مسيرة الإصلاح، رغم انتقاده من يظن «أن الإصلاح مجرد إجراءات شكلية تكمن فقط بتعيين وزراء ومسؤولين أو تغييرهم أو باستحداث المزيد من الوزارات او المؤسسات، علماً بأن التوجه في العالم اليوم هو التقليل من الوزارات، فوزارة التعليم العالي او الثقافة مثلا لا وجود لها في الدول المتقدمة في العالم بما فيها غالبية دول الخليج على سبيل المثال.

ويؤمن أبوغزالة أن المسؤولية الاجتماعية «رسالة»، اذ ساهم بصياغة مشروع أممي لهذه الغاية هو ميثاق الأمم المتحدة ويقول «افتخر أنني قمت بالتعاون مع كوفي عنان الأمين العام السابق للمنظمة الدولية بإنشاء وصياغة هذا المشروع، الذي يتكلم عن المسؤولية الاجتماعية.»

وفي مجال آخر يدرك أن الإصلاحات الضريبية المقترحة من قبله «ستغضب الكثيرين»، لكنه يقول « فليغضب مني من يغضب ولكن لا يجوز أن يغضب الوطن». المهم أن يرضى الوطن، وأن يرفع رأسه، وأن لا يضطر لطلب المساعدات من الدول الأخرى.

«ثروة البلد شعبه»

وفي تقييمه للمسيرة التعليمية، يقول أبوغزالة «ان مستقبلنا كله أكان سياسيا أو اقتصاديا أو اجتماعيا أو أمنيا يعتمد على التعليم وبناء القدرات، وأن ما أريد أن أبدا به هو إثبات ما أقوله بالحقائق»، مضيفا «أنني دائما أشبه الأردن بالدول الاسكندنافية، وليس بأميركا ولا بالصين ولا ببريطانيا لأننا شعب قليل العدد»، وكما كان يقول جلالة الملك المغفور له الحسين بن طلال رحمه الله، وكذلك جلالة الملك عبدالله دام عزه، «ثروة هذا البلد هو شعبه.»

ويضيف «الأردن في عدد سكانه تقريبا متساوٍ مع فنلندا ودخله القومي حوالي (40) مليار دولار، في حين أن الدخل القومي لفنلندا، وهي دولة متشابهة معنا في نفس عدد السكان وبنفس الظروف بالثروات الطبيعية المتواضعة، يبلغ (180) مليار دولار.»

ويعرض رسالة ملتحى طلال أبوغزالة المعرفي، الذي يركز منذ انطلاقة على ضرورة أن يصبح الناتج القومي للأردن ما يعادل الناتج القومي الفنلندي.

وقال: «هذه ليست معجزة، بل إنه عيب أن لا يتحقق، فالفنلندي ليس أفضل من مواطنينا، وجلالة الملك عبدالله الثاني رجل معرفي أكثر من القيادة الفنلندية. وإنه وفي ظل قيادة جلالة الملك، الرجل المعرفي الحكيم، فإن من العار علينا، نحن الشعب والحكومة، أن لا نحول مجتمعنا ليصبح مجتمعا معرفيا.»

وعرّف المجتمع المعرفي بأنه المجتمع الذي «يعمل في المعرفة الرقمية، وتقنية المعلومات والاتصالات، ويدير بها كل نشاطاته وأعماله وحياته.»

وفي رده على سؤال حول فرصنا بالنجاح، لا يستبعد «أن يتحول مجتمعنا أخيرا إلى مجتمع معرفي ليصبح منتجا للمعرفة القابلة للتسويق، فهي مصدر الثروة. والثروة في المستقبل لن تأتي إلا من صنع المعرفة»، مشيرا إلى أن فنلندا والسويد والنرويج، ومثيلاتها من الدول، لم تقتصر في حياتها لا من

بنك دولي ولا من صندوق نقد، ولم تسمح لدول أن تفرض عليها سياساتها، متسائلا لماذا فنلندا ومثيلاتها لا يوجد عندها عجز مالي في تاريخها ولا عجز حكومي ولا تجاري، ولم يكن عندها بطالة في يوم من الأيام؟

ويقول أن كل مواطن في هذه الدول إنسان معرفي ينتج السلعة ويبيعها، وأن الحل لكل المشاكل لا بد أن يكون حلا شموليا وجذريا لا أن نتوقف عند الحلول المجزأة. «فنحن في الأردن بحاجة إلى مشروع معرفي شامل للتحويل نحو مجتمع معرفي حقيقي في أقرب فرصة ممكنة.»

وقال «إذا ما تحقق ذلك فاننا سنستعني وقتها عن المعونات والمنح والقروض ونتحرك نهائيا من الاستدانة. ليس هناك مكان في المستقبل إلا للدولة المعرفية»، وهو يرى أن حكوماتنا المتتالية، رغم كل اجتهاداتها، «لم تنظر نظرة جدية شاملة لهذه القضية.»

واضاف أن اداء الحكومات في الدول التي تنتقل من مرحلة الدولة المدنية إلى مرحلة الدولة الإبداعية والمعرفية، لن يكون كأدائها بالشكل الحالي، إذ يصبح دورها اتاحة البيئة للإبداع كل في مكانه، ويضيف « كثير من الدول بدأت تتحول في هذا الاتجاه»، مستشهدا بدبي، حيث أصبح الإبداع هو مقياس وجود المسؤولين في مراكزهم، لافتا إلى تأكيد الشيخ محمد بن راشد على «أن كل من لم يبدع في دائرته ووزارته سنحتفل به في حفلة وداع له.»

تطبيق الأوراق النقاشية

وفي معرض رده على سؤال حول تقييم ما أنجز من الأوراق النقاشية الملكية، دعا إلى تشكيل لجنة ملكية لتطبيقها عنوان «التحول إلى مجتمع معرفي.»

وقال: ما أريده «ثورة معرفية في كل القطاعات، مما يتطلب أن يصبح كل مواطن مواطنا معرفيا، وليس قصرها على فئات محددة بل تشمل جميع افراد المجتمع»، لافتا إلى أن النساء في البيوت يشكلن تقريبا نصف المجتمع، ومن المهم أن تكون المرأة منتجة في منزلها، كما هو الحال في الدول الاسكندنافية من خلال ما يوفر لها عالم المعرفة من فرصة للإبداع والعمل في مجالات كثيرة، من ترجمة وأعمال تصميم ورسم وغيرها.»

وفيما يتعلق بمتابعات المعاملات الحكومية، أعرب عن أسفه من «ضياح 50% من وقتنا بسبب الإجراءات الحكومية الروتينية»، مشيراً إلى أن هذا كله سينتهي في المجتمع المعرفي، وبالمحصلة فالحل هو التحول المعرفي الكامل.

التعليم ليس بخير

وفي معرض حديثه عن التعليم، أوضح «أنه عند الانتقال نحو مجتمع معرفي شامل، فإن التعليم هو الجزء الأساسي، لا بل هو المحرك الرئيسي له.»

وشخص واقع التعليم بأنه «ليس بخير» ومظاهره وإثباتاته واضحة، وقال «إن أكثر ما يؤلمني في هذا الأمر هو أن الأردن كان يصدر الكفاءات إلى مختلف المؤسسات والشركات في دول الخليج، وكان الطلب ملحا على الخبرات الأردنية في مختلف المجالات والتخصصات، أما الآن فالخليج أصبح مكتفياً بل وأصبح متقدماً علينا في العديد من المجالات التقنية.»

ودعا إلى الاعتراف بأن لدينا مشكلة حقيقية في التعليم، مستغرباً طلب أحد المسؤولين أن يأتي الخبراء إلى الأردن ليتعلموا من التجربة الأردنية في التعليم لتطبيقها في أوروبا وأميركا وفي العالم!

وأضاف «هذا كلام مؤذ لأنه يعني أن الوضع بخير وليس هنالك شيء أفضل مما لدينا فلنكتف به.»

ويروي أبو غزالة تجربة شخصية، أنه وخلال ترؤسه أول مؤتمر للتعليم في الأمم المتحدة عام 1975، وبصفته رئيساً للجنة الدولية لمعايير المحاسبة والإفصاح في المنظمة الدولية، حضر رئيس الوفد الأميركي المشارك في المؤتمر «وتحدث عن خطة طموحة لتغيير شامل للتعليم في بلاده.»

وعندما سألته هل تعني بذلك التطوير، قال لا بل التغيير، معترفاً أن تعليمهم لم يعد يصلح لمتطلبات المستقبل لذلك وجب تغييره.

وأضاف «لم تخجل الدول العظمى والكبرى في العالم أن تقول أن تعليمي غير صالح، لذلك تمكنت من اصلاحه ونجحت في ذلك.»

وقال أبوغزالة ان النظام التعليمي السائد مسؤولية جودة التعليم من عدمه، مشيراً إلى أنه لا ينتقد أي مسؤول طالما أنه يعمل بموجب النظام القائم، وإنما يطالب بإحداث تغيير في الأنظمة والمفاهيم

والمبادئ التي تختزل دور الوزارة في تحديد المعايير الكمية وليس النوعية، لافتا إلى أن الأردن من الدول القلائل في العالم التي تشترط لتأسيس جامعة فيها الالتزام بمعايير تركز في غالبيتها على مساحات الأرض وحجم البناء والرصيد المودع في البنوك دون التركيز على رسالة الجامعة ومضمونها الأكاديمي في مجال التعلم والبحث والابتكار، داعيا إلى إعادة النظر في هذه الشروط وإلغاء ما لا يلزم منها.

وإضافة إلى الأمانة تقتضي أن أشيد بجهود وزير التعليم العالي وبجهود هيئة اعتماد مؤسسات التعليم العالي وضمان الجودة، إلا أن المشكلة هي الحاجة لتغيير دورها ونظام عملها.

وتوقف أبوغزالة عند تجربة السويد، التي قررت تحويل كل مؤسساتها التعليمية التي تديرها إلى القطاع الخاص، ليتولى ادارتها وتطويرها لا سيما وأن هذه الجهة بأمس الحاجة إلى المخرجات التعليمية المتميزة.

ويشدد على ضرورة خلق بيئة معرفية وتعليمية متقدمة أولا، وأن يكون التقييم والاعتماد من قبل مؤسسات حيادية ومستقلة وليس من قبل الوزارة أو أي هيئة حكومية أخرى، لافتا إلى أن وزارة التعليم العالي لا تستطيع أن تكون مسؤولة عن الجودة، وذلك لأنها جهاز إداري تنظيمي في بنيتها.

وفي معرض حديثه عن الجودة، قال «الجودة ليست بضاعة تباع وتشتري، بل تتطلب وضع نوعيا في التعليم والمتابعة باستمرار»، مضيفا «أن كلية طلال أبوغزالة للأعمال» وبناء على طلب شخصي مني تقدمت للمنظمة الأوروبية للجودة في التعليم للفحص المستقل لكليتنا حيث حصلنا بموجبه على مرتبة الاعتماد الأعلى.

التعليم لا يقاس بـ «الأيزو»

وشدد أبوغزالة على أهمية المتابعة وفحص الجودة باستمرار، وقال «هذه السنة من الممكن أن تكون جودتك في مستوى معين، وممكن في السنة الثانية أن تكون أدنى أو أحسن، فلا يمكن قياسها على أساس معيار الأيزو»، علما بأن مؤسسة طلال أبوغزالة من أكبر الخبراء في العالم في الأيزو، وهي المؤسسة الوحيدة من القطاع الخاص العضو في لجنة الأيزو الدولية التي تضع معايير الأيزو، بالإضافة للحكومات، حيث جميع الأعضاء حكومات، إلا نحن «لأننا خبراء في هذا الموضوع.»

وتابع «ان التعليم ليس أيزو وليس مقياسا، ولا بد من فحص رسالة البرامج ومخرجاتها ومقدرتها على توظيف الطلبة المتخرجين وقبولهم في المجتمع وسوق العمل، وهذا لا يمكن أن تقوم به أية وزارة في العالم، إذ أنه عمل تقني ويحتاج إلى استقلالية وتحرر من البيروقراطية.»

وأضاف «من أجمل أيام حياتي عندما استمعت لحديث جلالة الملكة رانيا حول التعليم أثناء الاحتفال بتقديم وثيقة استراتيجية الموارد البشرية الى جلالة الملك، وكتبت بعدها لجلالة الملكة أنني أشعر بالاعتزاز والفخر عندما نقول أعلى قمة في الهرم» ان عندنا مشكلة يجب أن تحل.»

أما التصريحات المتتالية للعديد من المسؤولين حول حجم ابداعاتنا وتميزنا في التعليم والصحة والاتصالات وغيرها فهذا يظل مجرد كلام في حيز التمنيات، وعلينا ان نتجاوز التمنيات ونواجه الواقع ونعترف بأن لا بد من معالجة المعوقات والتغلب عليها، مؤكدا أن النقد الذاتي ممارسة هامة يجب أن تترسخ في مؤسساتنا.

وتمنى أبوغزاله على المسؤولين أن تصبح ثقافة التغيير حاضرة لديهم، وأن نسمع مسؤولا يقول « الوضع سيء ونريد التغيير، وأنا نعمل على التغيير، وقد أنجزنا خطوات في الاتجاه الصحيح»، وكما يقولون الثابت الوحيد في العالم هو التغيير.

وشدد على أن «الاعتراف بالمشكلة هو بداية الحل، فنحن أمام مشكلة شمولية ويجب أن تتغير ثقافة وفكر المسؤولين ليصبح دور المسؤول ليس إدارة المشكلة فقط، بل الابداع في حلها. والحل يكون بالاعتراف بالمشكلة وليس بالتغطية عليها والقول أن الأمور ممتازة،

الإصلاحات الضريبية «ستغضب الكثيرين»

وأشار الى أن «ملتقى طلال أبو غزالة المعرفي» وضع خطة للوصول إلى إصلاح ضريبي من خلال توصيات محددة، مضيفا «نحن لسنا سلطة قرار، ولكن شكلنا لجانا من حوالي (35) فريق عمل يتناول كل منها قطاعا من القطاعات المعيقة لتقدمنا، بما فيها الطرق وأزمة المرور والضرائب، وأنا سعيد ان أرى أن هناك رغبة في الإصلاح الضريبي، وهي طريقنا الرئيسي للاستغناء عن القروض والمساعدات.»

وفي حديثه عن الإصلاح الضريبي، أوضح أن الإصلاح الضريبي لا يعني موضوع زيادة الضرائب، وإنما سلامة النظام في تحديد الوعاء الضريبي والمبلغ الضريبي، وفي تحصيله وإجراءات تحصيله، مشيراً إلى أن تعبير «التحصيل الضريبي» وليس «التهرب الضريبي» هو الأنسب. فالتهرب يعني «أننا غير قادرين على الإمساك بالمتهرب، بينما التحصيل الضريبي يعني أن الدين يجب تسديده وأن يكون عليه فائدة مالية كأى دين، وأن تتمتع إدارة التحصيل بسلطة الضبط القضائي، وتستطيع أن توقف المخالف». وقال: «أعتقد أن الحكومة لها الحق في وضع فائدة على الضرائب المتأخرة.»

وأوضح «طالبت بذلك في مجلس الأعيان في مناسبات عديدة»، مؤكداً على أن المخالف يجب أن يدفع بقوة القانون، «وأن يكون لدينا سلطة تنفيذ فورية في التحصيل الضريبي، كما هو الحال في تحصيل الشيكات بدون رصيد وعدم الانتظار الطويل في إجراءات التقاضي.»

وفي السياق نفسه، طالب بإعادة النظر في سياسية الضرائب وفلسفتها، منوهاً إلى أن نظام الضرائب على المهن يجب أن يدرس بشكل صحيح، ولا يجوز أن يأتي أحدهم ليقرر أن هذا الطبيب أو المحامي أو المحاسب ليس لديه سجلات، «فمن لا يوجد لديه سجلات، يجب أن يمنع من أن يمارس المهنة، مشدداً على أهمية إعادة النظر في الضرائب على قطاعات «المهن المنسية.»

وقال يوجد في دول العالم المتقدمة كبريطانيا وفرنسا ضريبة اسمها «ضريبة الثروة العالية» وتطبق على من يمتلكون ثروة وليس لديهم دخل ظاهر، مشيراً إلى أن أصحاب الثروة الكبيرة تأتيهم أرباح من أسهمهم ومن استثماراتهم ومن العطاءات بصفاتهم وكلاء لشركات. وهذا كله في المجمل إيرادات، متسائلاً لم التطبيق فقط على صاحب المحل أو الدكان الصغير الذي يعاني أصلاً ليحصل على رزقه؟

وبين أبوغزالة أنه أول من طالب في كتاب رسمي بوضع ضريبة على المجوهرات، مستغرباً «هل تعلم أنه لا يوجد، ولزمن بعيد، ضريبة على المجوهرات في حين أن هناك ضريبة على الدواء وعلى الأكل. فهل يعقل أن لا يكون هناك ضريبة على المجوهرات؟

وأشار إلى أنه يمكن إزالة التخوف الحكومي من عملية تهريب المجوهرات من خلال وضع نظام يعتمد وسائل تكنولوجية متطورة، يمكن اللجوء إليها عند فرض ضريبة على المجوهرات.

وعند الحديث عن الأدوية والضرائب عليها، حذر من زيادة الضرائب على الأدوية، تحت أي مسمى، لأنها «ستؤذي الطبقة الوسطى، والأسوأ الطبقة الفقيرة وتضيف أعباء مالية عليهم»، مشيداً في هذا

الصدد بالتوجيهات الملكية للحكومة الأسبوع الماضي بوقف العمل بقرار زيادة الضريبة العامة على مبيعات الأدوية، التي كانت الحكومة قد أقرتها أخيراً.

ويدرك أبو غزالة أن الإصلاحات الضريبية المقترحة من قبله «ستغضب الكثيرين» لكنه يقول «فليغضب مني من يغضب، ولكن لا يجوز أن يغضب الوطن. المهم أن يرضى الوطن، وأن يرفع رأسه، وأن لا يضطر لطلب مساعدات من الدول». وأكد «أننا قادرون أن نسد العجز كله داخلياً»، لافتاً إلى أن هناك ثقافات يجب أن تتغير «وفي مقدمتها ثقافتنا في أداء مسؤولياتنا تجاه الوطن.»

«التكافل» إرادة ملكية يجب أن تنفذ

وفي حديثه عن التكافل الاجتماعي، قال ان جلالة الملك هو من دعا إلى التكافل الاجتماعي، «ولكن ماذا عملنا لنترجم رغبة جلالة الملك في التكافل الاجتماعي إلى نظام يطبق. وهل من المعقول أن تبقى إرادة جلالته غير منفذة؟»

وعن الدور الذي تقوم به مؤسسة طلال أبوغزالة في هذا الجانب، قال إن المسؤولية الاجتماعية «هي هدفنا في العمل». و «نريد أن نخدم الوطن، وأن نربح من أجل أن نصرف ربحنا على خدمة الوطن»، مشيراً إلى أن (50%) سنويا من أرباح مجموعة طلال أبوغزالة تذهب للمسؤولية الاجتماعية «وكأنها إرادة دينية لدينا في المجموعة، فيما تذهب (50%) المتبقية لتستثمر في المؤسسة لأغراض التطوير الداخلي والتوسع بحيث أصبح لدينا الآن 107 مكاتب حول العالم. وأصبحنا أكبر مؤسسة دولية في العديد من مجالات تخصصنا.

وأوضح ان كل من يعمل في المجموعة بما فيهم شخصه كرئيس مجلس إدارة مخصص له راتب او مسحوبات محددة.

المسؤولية الاجتماعية... رسالة

وأكد أبوغزالة ما سبق وذكره حول المسؤولية الاجتماعية أنها رسالة، «إذا لم نطبقها نكون نحن في القطاع الخاص الخاسر الأكبر»، مخاطباً القطاع الخاص أنه عند الاستثمار في القضايا المجتمعية فهذا له مردوده، والمجتمع يقدر هذه الخدمة.

وأضاف: «أشعر بسعادة مطلقة عندما أرى الناس وهي تُتابع وتدرّك ما أقدم، وتقول يجب أن نعمل معه فهو يخدم البلد». وبين أن المسؤولية الاجتماعية في حقيقتها «فلسفة يجب أن نثيرها»، فلا يجوز أن تتحمل الدولة كل العبء في تقديم الخدمات والصرف عليها من ميزانيتها، مشدداً على أنه يجب أن يكون للقطاع الخاص دور، والبدائية تكون في قطاع التعليم وتحويله إلى القطاع الخاص مثل جميع القطاعات الخدمية الأخرى.

التعليم والاقتصاد كل شيء

وأوضح أن التعليم وإدارة شؤون الاقتصاد هي من أهم الأولويات، وهي الأساس لبناء الوطن، معرباً عن أسفه في عدم القدرة على النهوض بهما بما يحقق تطلعات جلالة الملك.

وانتقد التقصير في الاستفادة من المنظمة العربية للجودة في التعليم، في هذا المجال، والتي تعمل تحت مظلة الجامعة العربية والتي يرأسها للسنة العاشرة، لافتاً إلى أن هذه المنظمة التي يرأسها فخرياً أمين عام جامعة الدول العربية تعمل تحت إطار ومظلة الجامعة، وهي مؤسسة غير ربحية تقدم الخدمات في كل الدول العربية لمختلف مؤسسات التعليم.

وأضاف: إن المنظمة العربية للجودة على استعداد أن تعمل على إصلاح الجودة في الجامعات كما تعمل مع وزير التربية والتعليم في تطبيق الجودة في التعليم الأساسي، «فلدينا اتفاقية تعاون مع وزارة التربية والتعليم لنقوم بتطوير الجودة، وأنا رئيس حالياً للجنة مشكلة بقرار من وزير التربية والتعليم، ويشرف عليها خبير التعليم الدكتور أمين محمود ومن المقرر لهذه اللجنة أن تقدم تقريرها النهائي حول جودة التعليم الأساسي كهيئة مستقلة خلال شهر»، منوهاً إلى وجود برامج كثيرة وعديدة مع وزارة التربية والتعليم.

وزير التربية رجل التغيير

وثنى أبوغزالة الجهود التي يقودها وزير التربية والتعليم الدكتور عمر الرزاز، واصفاً إياه بالرجل المبدع ورجل التغيير، معرباً عن تفاؤله في عمليات النهوض بالتعليم الأساسي في المملكة.

وحول البحث العلمي وأهميته، قال «أنا في مجموعة طلال أبوغزالة أنجزنا واستثمرنا في إيجاد خط خاص بالبحث العلمي، ونحن الآن في مرحلة ربطه مع مختلف المؤسسات. والخط جاهز مع مزود خاص بالمجموعة وبسرعة أعلى من الخطوط المستخدمة في مختلف المؤسسات.»

واستغرب كيف فُسر قانون دعم البحث العلمي بأنه يكمن في إرسال الأساتذة في بعثات للخارج، حيث صرفت أموال البحث العملي على هذه البعثات، بينما البحث العلمي في حقيقته هو ما يقوم به الطلبة والباحثون من إبداع واختراع في مختلف صنوف العلم.

انشاء كلية طلال أبوغزالة

وقال أبوغزالة أنه يشكر وزارة التعليم العالي والبحث العلمي التي منحتنا ترخيصا لإنشاء كلية طلال أبوغزالة الجامعية التطبيقية للأعمال وتقنيات المعلومات ، التي يمكن وصفها بأنها كلية المتفوقين الابداعيين التي تتبع نظام التعلم وليس التعليم، والتعلم الهادف للاختراع والابداع وليس للحصول على شهادة جامعية.

وعلى هذا الأساس فان البرامج التي ستقدمها الكلية جميعها تتناول مواد المعرفة المستقبلية وليس العلوم الوضعية والتقليدية.

وستقدم الكلية البرامج الستة التالية: إدارة الأعمال الإبداعية- التسويق الرقمي ، إدارة الأعمال الإبداعية- المحاسبة والمراجعة، علم الحاسوب الإبداعي - هندسة البرمجيات، علم الحاسوب الإبداعي - الذكاء الصناعي والروبوتكس، علم الحاسوب الإبداعي - علوم البيانات، الحماية والأمن الإبداعي.

هذه الكلية ستكون برامجها اكااديمية وتطبيقية بحيث يشتمل البرنامج التعليمي على ساعات محددة تدريبية لدى مجموعة طلال أبوغزالة وغيرها من المؤسسات التقنية التطبيقية كجزء من شروط ومجموع الساعات المطلوبة للتخرج.

رسالتي للشباب: أنتم لا تحتاجون الى أحد

وأشار إلى أنه يعتز بافتتاح مراكز للإبداع بشكل مستمر، وآخرها افتتاح مركز الإبداع في جامعة البترا للطلبة المخترعين، لافتا إلى أنه وعلى مدار عشر سنوات وهو يرعى طلبة مبدعين في مدارس اليوبيل، وغيرها من مدارس الأردن. ووجه أبوغزالة رسالته للشباب بالقول: «أنتم لا تحتاجون إلى رعاية دولة،

ولا وزارة، ولا شركة ولا أحد، فأنا بدأت حياتي لاجئاً لم يقدم لي أحد شيئاً، ونجحت بتفوقي فقط، ولم يدفع عني والدي ديناراً واحداً أثناء تعليمي، وكنت مضطراً لأكون متفوقاً في كل مراحل دراستي لأستمر في التعلم.»

وزاد «لا يوجد أحد عاجزاً أو غير قادر، والمحنة أحياناً تكون نعمة من الله، إذ تولد قوة إصرار أقوى من كل شيء، وهي أقوى درجات العزيمة والجلد، فأنت أيها الشاب قادر على الانتصار، وإذا كنت مضطراً أو كان لديك مشكلة، فانتصر عليها.»

وختم حديثه إلى «الرأي» برسالة إلى الشباب الأردني والعربي قائلاً «أريدكم أفضل من طلال أبو غزالة لأنكم المستقبل وهذا ما يسعدني.»

<http://alrai.com/article/10422932/%D9%85%D8%AD%D9%84%D9%8A%D8%A7%D8%AA/%D8%A3%D8%A8%D9%88%D8%BA%D8%B2%D8%A7%D9%84%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%88%D9%84-%D8%B3%D8%AA%D9%86%D8%AA%D9%82%D9%84-%D9%85%D9%86-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B1%D8%AD%D9%84%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AF%D9%86%D9%8A%D8%A9-%D9%84%D9%89-%D8%A7%D9%84%D8%A8%D8%AF%D8%A7%D8%B9%D9%8A%D8%A9-9-%D9%88%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B9%D8%B1%D9%81%D9%8A%D8%A9>